مكتبة صور الأمم المتحدة/مارك غارتين: رقم ٩٠٧٥٠٥٧٥ شباط/ فبراير ٢٠١٨

الفصل الأول
مقدّمـــة

الأمين العام أنطونيو غوتيريش يشارك في البرنامج التليفزيوني "SEBASI" في جمهورية كوريا

لقد أتاح لي التأمّل في أعمال المنظمة منذ أن توليت مهام منصبي قبل سنتين تقريباً أن أرى مرة أخرى أن أحد أثمن أصول الأمم المتحدة هو قدرتها على العمل كجهة حشدٍ للناس وتشجيعٍ للأفكار وحفزٍ على العمل ودفعٍ نحو الحلول. ونظراً لأن مشاكل اليوم تغدو عالميةً أكثر فأكثر، فقد باتت تعددية الأطراف أكثر أهمية منها في أيّ وقت مضى.

ويوفّر ميثاق الأمم المتحدة بوصلة أخلاقية لتعزيز السلام والنهوض بالكرامة الإنسانية والرخاء وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ويسلّط كل فرع من هذا التقرير الضوء على التطورات والاتجاهات الرئيسية التي شهدتها المنظمة وهي تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف خلال العام الماضي.

لا بدّ من إجراء تقييم صريح وواقعي

لقد بدأتُ فترة ولايتي بالدعوة إلى أن تكون سنة ٢٠١٧ سنة سلام، لكن السلام لا يزال بعيد المنال. فقد تعمّقت الصراعات، وحدثت معها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وازداد عدم المساواة، وانتشر التعصّب، وظل التمييز ضد المرأة مترسخاً، وما زالت آثار تغيّر المناخ تتسارع. وللتصدّي لهذه القضايا، نحتاج إلى وحدة الصف والتحلي بالشجاعة في وضع العالم على المسار الصحيح نحو مستقبل أفضل. وأحد أهدافي كأمين عام هو تخفيف المعاناة وإنهاؤها بالتزامن مع إرساء الأساس للاستقرار. وقد سعيت إلى بذل مساعيّ الحميدة، وتعزيز قدرتنا على الوساطة، والتأكيد على الوقاية. كما شرعنا في جهود إصلاحية واسعة النطاق لجعل المنظمة ملائمة للقرن الحادي والعشرين.

مواجهة التحدّيات العالمية

عندما توليت منصبي، حدّدت عدداً من التحدّيات التي يجب علينا معالجتها من أجل تحقيق رؤية الميثاق. وأحرزنا بعض التقدّم في بعض المجالات، لكن في أماكن أخرى لا تزال الأزمات المعقدة مستعصية على الحل.

وقد ترسّخت جذور **العولمة**، وحققت مكاسب لافتة، ولكن هناك أعداداً هائلة من الناس لا تستطيع الاستفادة من هذه المكاسب، وما زال الملايين يعيشون في فقر مدقع. وقد وضعنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشكل إطاراً متكاملاً وشاملاً، باعتبارها مساهمتنا في عولمة عادلة لا يتخلف عن ركبها أحد. وولّد إطلاق أهداف التنمية المستدامة جهوداً منسّقة من قبل الدول الأعضاء والمجتمع المدني لتخفيف حدّة الفقر وبناء مجتمعات مزدهرة يعمّها السلام وتستوعب الجميع. ويهدف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية – الذي يمثل أكثر الجهود شمولاً منذ عقود – إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

> تعدّدية الأطراف أكثر أهمية منها في أيّ وقت مضى.

والمساواة بين الجنسين أمر أساسي لعدم ترك أحد خلف الركب، ولكن التقدّم يعتريه البطء بشكل عام وتتراجع بعض أجزاء من العالم فيما يتصل بتوفير الحماية القانونية وإعمال الحقوق القانونية. وتبلغ الفجوة العالمية في الأجور بين الجنسين ٢٣ في المائة – مما يؤكد استمرار عدم المساواة. وتشكل النساء أكثر من نصف سكان العالم ونحن جميعاً نخسر عندما تكون هذه الثروة الهائلة من المهارات غير مستغلة بشكل كافٍ أو متجاهَلة.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات في العالم. وقد بلغنا هذا العام بدايتين تاريخيتين هما: التكافؤ بين الجنسين في كل من فريق الإدارة العليا الذي أنتمي إليه وفي أوساط المنسقين المقيمين، الذين يشكلون كبار قادتنا في مساعي تحقيق التنمية المستدامة على أرض الواقع. وقد صُمّمت جميع جهود الإصلاح للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وذلك لسبب بسيط هو أن تمكين المرأة هو تمكين لنا جميعاً.

وما زلت أعطي أولوية للقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وقد عينت مدافعةً عن حقوق الضحايا لوضع الحقوق والكرامة في صلب الجهود التي نبذلها للوقاية والاستجابة. كما نتخذ حالياً إجراءات غير مسبوقة لمنع التحرّش الجنسي وضمان عدم التسامح معه مطلقاً.

وفي الأمانة العامة، أنشأت فريقاً متخصصاً في مكتب خدمات الرقابة الداخلية – بإضافة ست وظائف جديدة مخصّصة – سيتولى مسؤولية جميع التحقيقات المتعلقة بالتحرّش الجنسي. وأصبحت لدينا إجراءات سريعة ومبسطة لتلقي وتجهيز ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالتحرّش الجنسي حُدّد لاستكمالها ثلاثة أشهر.

ويتيح الخط الساخن الجديد للأمانة العامة الذي يعمل على مدار ٢٤ ساعة للموظفين الإبلاغ بسرّية عن حالات التحرّش الجنسي وطلب المشورة. وسيتم إجراء استقصاء لموظفي الأمانة العامة لفهم حجم المشكلة وطبيعتها بشكل أفضل.

وعلى نطاق المنظومة ككل، أطلقنا قاعدة بيانات لأغراض الفرز لضمان عدم إعادة توظيف الجناة المؤكدين لدى كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة. ونقوم أيضاً بتنسيق السياسات والمبادئ وتبادل أفضل الممارسات.

وتتوسّع حالياً **المستجدات التكنولوجية**. إذ يواصل الذكاء الاصطناعي والهندسة الوراثية والتطورات الحادثة في الفضاء الإلكتروني تحويل أنماط عيشنا وأساليب عملنا. والتحدّي الذي يواجهنا هنا هو جني ثمار هذه التكنولوجيات السريعة التطور في الوقت الذي نتقي فيه العواقب غير المقصودة والجانب المظلم للتقدّم التكنولوجي. وقد أنشأت فريقاً رفيع المستوى معنياً بالتعاون الرقمي سيركز على هذا الجهد.

وباتت آثار **تغيّر المناخ** ملموسة في كل أنحاء العالم وما زالت تشكل تهديداً وجودياً. فقد أكد العلماء منذ فترة طويلة أن التأثير البشري على النظام الإيكولوجي للمناخ لا شك فيه وأن آثاره تتفاقم. فارتفاع منسوب مياه البحر يهدّد المدن الساحلية والدول الجزرية المنخفضة والدلتاوات الهشة. وفي القطب الشمالي، قد يصبح الصيف على الأرجح خالياً من الجليد، وهو أمر له تداعيات مدمّرة على الشعوب الأصلية والحياة البحرية. فلا بدّ لنا من زيادة مستوى الطموح لثني منحنى الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠. لكن في الوقت الراهن، يتحرك تغيّر المناخ بشكل أسرع من حركتنا نحن.

ويشكل اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ تعبيراً هاماً عن الالتزام الجماعي بالحدّ من ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى أقل من درجتين مئويتين وأقرب ما يمكن إلى ١,٥ درجة. وحتى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، صدّق على اتفاق باريس ١٧٩ طرفاً يمثلون ٩٠ في المائة من مصادر انبعاثات غازات الدفيئة. بيد أنه يلزم تحويل تعهدات البلدان إلى إجراءات وطنية متصلة بالمناخ. وتساهم المدن والمناطق والأقاليم والكيانات الخاصة حالياً بتحديدها أهدافاً طموحة خاصة بها. وللبناء على هذا الزخم، أعتزم عقد مؤتمر قمة في عام ٢٠١٩.

وقد بلغ **التنقل البشري** مستويات قياسية، مما أدّى إلى توترات سياسية، ومآسٍ إنسانية، وزيادة في كراهية الأجانب. وسيكون اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والميثاق العالمي بشأن اللاجئين أمراً حاسماً في التشجيع على زيادة التعاون الدولي لضمان الكرامة والأمن للناس أثناء انتقالهم.

وقد أطل من جديد **التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل**. ففي الوقت الذي ربما قلّت فيه حدّة التوتر النووي فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما زال استمرار وجود الأسلحة النووية مصدر قلق، كما هو الحال بالنسبة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونحن بحاجة إلى إعادة تنشيط نزع السلاح – بدءًا من الأسلحة الصغيرة وانتهاء بغازات الأعصاب والأسلحة التكنولوجية الجديدة. ولقد أطلقتُ في شهر أيار/مايو ٢٠١٨ خطة لنزع السلاح تهدف إلى إنقاذ الأرواح وضمان عالم أكثر أمناً للأجيال القادمة. وتحتوي عدتنا الخاصة بذلك على العديد من الأدوات: تحديد الأسلحة، وعدم الانتشار، وحالات الحظر، وحالات التقييد، وتدابير بناء الثقة، بل والإزالة عندما يقتضي الأمر ذلك. ويشكل الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة أمراً بالغ الأهمية، إلى جانب تجديد المحادثات للحدّ من هذه الأسلحة الخطيرة والقضاء عليها. فنزع السلاح أمر أساسي للحفاظ على الأمن البشري من خلال منع نشوب النزاعات والحدّ من العنف.

> يتحرّك تغيّر المناخ بشكل أسرع من حركتنا نحن.

ويتزايد حالياً انتشار **بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام** في بيئات متقلبة لا يوجد فيها أيّ مظهر من مظاهر السلام كما أن جنودنا يُستهدفون ويُقتلون. وفي حين أن عمليات حفظ السلام لها تاريخ طويل في تأمين السلام وحماية المدنيين، فإن هذه الحالة لا يمكن الاستمرار في تحمّلها. ولهذا أطلقت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لتجديد وتطوير دعمنا الجماعي لحفظ السلام. وتهدف المبادرة، التي تغطي مجالات السياسة، وبناء السلام، والأداء، والشراكات، إلى تحديد وتنفيذ مجموعة من الالتزامات المتبادلة المحدّدة الواقعة على عاتق الأمانة العامة والدول الأعضاء ستمكن حفظ السلام من البناء على المكاسب التي تحققت على مدى ٧٠ عاماً وتضمن قدرتهما على مواجهة تحدّيات اليوم المتزايدة التعقيد.

وما زال **التمسك بحقوق الإنسان** ضرورة عالمية حتمية، ولا ينبغي النظر إلى حقوق الإنسان والسيادة الوطنية على أنهما فكرتان متنافستان. فمراعاة حقوق الإنسان تمكن كل شخص من المساهمة في المجتمع وتعزز التنمية بكل جوانبها، وبالتالي تعزيز السيادة.

وهناك **نقاط توتّر متعددة ومترابطة** في عدد من الأماكن التي تهدّد فيها النزاعات والتوترات التي لم تحلّ بعدُ الأمنَ والرفاه البشري. ففي منطقة الشرق الأوسط الكبير هناك: النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي يستدعي بإلحاح التوصّل إلى اتفاق على حلّ الدولتين؛ والصراعات في اليمن والجمهورية العربية السورية، اللتين تتفشى فيهما المعاناة البشرية المروعة؛ والاضطراب في ليبيا؛ والتهديد المستمر من جانب تنظيم الدولية الإسلامية في العراق والشام، وكل ذلك يلزم إيلاؤه اهتماماً عاجلاً. وفي أفريقيا، تقوّض الصراعات التي طال أمدها في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية الاستقرار. وفي أوروبا، تظهر من جديد حالات التنافس التي صاحبت الحرب الباردة، وتواجه القارة نزعات قومية متزايدة وخطيرة.

وقد أصبح **الإرهاب** آفة عالمية تتطلب مواجهة منسقة على الصعيد العالمي. ودعوت إلى تنظيم أول مؤتمر رفيع المستوى تعقده الأمم المتحدة في تاريخها لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء من أجل النهوض بالتعاون المتعدّد الأطراف، وأنشأت في الأمانة العامة مكتباً لمكافحة الإرهاب لتعزيز تركيزنا على هذا التحدّي.

مكتبة صور الأمم المتحدة/ريك باجورناس؛ رقم ٨٠٦٣٧٤٨٣؛ تموز/يوليه ٢٠١٥

جليد عائم – من آثار تغيّر المناخ في المنطقة النرويجية العليا من القطب الشمالي.

مكتبة صور الأمم المتحدة/إسكندر ديبيني؛ رقم ٧٣٩٦١٧؛ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

الأمين العام يزور مخيماً للنازحين داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى.

التحدّيات العالمية تحتاج إلى استراتيجيات عالمية

تشمل الاستراتيجيات العالمية بناء الشراكات فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. وشراكات الأمم المتحدة لا تخلق فقط مساحة للحوار من أجل تبادل الأفكار والعمل المشترك، ولكنها تشجع أيضاً على تقاسم الأعباء حيثما تكون فوق طاقة أيّ بلد بمفرده. ويشمل ذلك تقوية شراكاتنا مع أفريقيا، ذلك أنني أؤمن بشدة بمنظومة السلام الفعّالة ذات القيادة الأفريقية والممولة تمويلاً جيداً.

ويجب أن يظل منع الأزمات من الأولويات العليا. وهذا لا يتطلب فهم الديناميات التي تؤدي إلى الأزمات فحسب، بل يقتضي إرادة العمل في وقت مبكر حتى مع انعدام اليقين. ولمساعدة جهود السلام والوقاية، أنشئ مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالوساطة من أجل زيادة مجموعة المبعوثين والوسطاء المهرة.

وشرعتُ في مجموعة واسعة من الإصلاحات لتعزيز فعالية المنظمة وضمان التواصل بين ركائز عمل المنظمة والربط بين ما كان يمثل في كثير من الأحيان جزراً منعزلة. ويهدف إصلاح هيكل السلام والأمن إلى ضمان أن نكون أقوى في مجال الوقاية، وأخف حركةً في مجال الوساطة، وأكثر فعاليةً وكفاءةً من حيث التكلفة في عمليات حفظ السلام. ويهدف إصلاح المنظومة الإنمائية إلى جعلها أكثر فعالية وتنسيقاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة من أجل مساعدة البلدان على نحو أفضل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتنطلق كل هذه الجهود من إصلاحات إدارية شاملة.

وستحتاج الأمم المتحدة إلى مواصلة الابتكار والتكيّف مع التحدّيات المتغيّرة. وتهدف الاستراتيجيات والمبادرات التنفيذية التي شرعت فيها خلال هذه المرحلة الأولى من فترة ولايتي إلى تمهيد الطريق أمام منظمة أكثر فعالية في الأشهر المقبلة وعلى المدى الأطول، حتى ونحن نواصل تنفيذ المساعدة الإنسانية اليومية الضرورية لإنقاذ الأرواح. وما زلت ملتزماً بالعمل مع الدول الأعضاء لتحقيق التطلعات الشاملة المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة ودعم القيم المتضمَنة في ميثاق الأمم المتحدة.

> يجب أن يظل منع الأزمات من الأولويات العليا.

الملامح البارزة في مبادرات الأمين العام الرئيسية للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٨

تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال استخدام المساعي الحميدة وقدرات الوساطة

إنشاء **المجلس الاستشاري الرفيع المستوى** المعني بالوساطة

إنشاء منصة وقائية متكاملة **للكشف المبكر عن الأزمات واتخاذ إجراءات بشأنها**

تعديل توجُّه **منظومة الأمم المتحدة الإنمائية** لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

بدء تطبيق **استراتيجية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين** في منظومة الأمم المتحدة؛ والتوصّل إلى التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا المؤلف من ٤٤ عضواً وفي أوساط المنسقين المقيمين القطريين

استعراض **هيكل السلام والأمن** لمعالجة التجزؤ والتحدّيات التمويلية والمؤسسية

تبسيط **العمل والميزانية المتعلقين بعمليات حفظ السلام** وبدء عمليات استعراض مستقلة واستراتيجية لجميع عمليات حفظ السلام

إنشاء **مكتب مكافحة الإرهاب** لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب

اتخاذ خطوات محدّدة **لوضع حدّ للاستغلال والاعتداء الجنسيين** والتحرّش الجنسي وإنشاء آلية لحماية الضحايا

إنشاء **استراتيجية تمويل** لضمان تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠، بوسائل منها تسريع تنفيذ خطة عمل أديس أبابا

حشد **التأييد السياسي** بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة في إطار التحضير لعقد **مؤتمر القمة المعني بالمناخ** في عام ٢٠١٩

إعادة تكييف **استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل** ووضع خطة دعم لتحسين تنسيق المبادرات في المنطقة

إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي

الالتزام **بشراكات أساسية** مترابطة ومتكاملة، بما في ذلك إطار الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي من أجل خطة عام ٢٠٣٠، وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، وإطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن

اعتماد **استراتيجية انتقال متكاملة لهايتي**، والعمل في سياق ذلك مع حكومة هايتي والشركاء على أساس إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنهج الجديد لمواجهة الكوليرا

إنشاء **الصندوق المشترك لخطة عام ٢٠٣٠** لدعم التنفيذ على المستوى القطري والدعوة والاتصال من قبل مناصري أهداف التنمية المستدامة

تقديم الدعم السياسي للمفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة

استحداث **استراتيجية عالمية للتعاون الصحي** من أجل النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، والاستجابة للأزمات الصحية الطارئة، ومقاومة مضادات الميكروبات، وصحة الأم والطفل والصحة العقلية

وضع **استراتيجية للشباب** لتعزيز الجهود المبذولة على نطاق المنظومة

البدء في **إصلاحات إدارية** لتعزيز أعمال المنظمة وجعلها أكثر فعالية وتجاوباً وشفافية وخضوعاً للمساءلة

تحسين **القدرة على تخطيط الأنشطة وميزنتها** عن طريق التحوّل من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين إلى الميزانية البرنامجية السنوية

بدء **عملية تحويل هيكلي الإدارة والدعم في المقرّ** إلى إدارتين جديدتين ستبدآن مزاولة عملهما بشكل كامل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩: إحداهما توفر التوجيه بشأن المسائل الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات والامتثال والأخرى تقدّم الدعم التشغيلي والمتعلق بالمعاملات للأمانة بأكملها

إنشاء **الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي**

وضع **استراتيجية** بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة

العمل مع البنك الدولي لإعداد **الدراسة المشتركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة المعنونة "سبل السلام"**